التنسيق المؤسسي واتساق السياسات لتحقيق الأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية
مراجعة مرحلية للفترة 2019-2025
(الملخص التنفيذي)

تواجه المنطقة العربية اليوم أحد أبرز تحديات التنمية في عصرنا: تأمين المياه والغذاء في ظل ندرة مائية حادة، وتزايد سكاني، وتغير مناخي متسارع. تعاني تسعة عشر بلداً من أصل اثنين وعشرين في المنطقة بالفعل من إجهاد مائي شديد، بينما تواجه ثلاثة عشر بلداً منها ندرة مطلقة تقل عن 500 متر مكعب للفرد سنوياً. وفي الوقت ذاته، تستورد المنطقة أكثر من نصف احتياجاتها من الغذاء الأساسي، وهو اعتماد آخذ في التوسع مع تزايد الطلب وتفاقم القيود على الموارد الطبيعية. ومع استهلاك الزراعة لما يصل إلى 80% من الموارد المائية العذبة المتاحة، فإن الترابطات بين المياه والنظم الغذائية تصبح عميقة للغاية. ويُعد التحرك العاجل أمراً ضرورياً لتسريع الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. ومن ثم، يصبح اعتماد نهج سياساتي متكامل، بما في ذلك التحول في النظم الغذائية، أمراً ملحّاً لا مفر منه.

وإدراكاً لهذه التحديات، اجتمع وزراء المياه والزراعة العرب عام 2019 وقاموا باعتماد إعلان القاهرة، الذي وضع إطاراً لتعزيز التنسيق المؤسسي واتساق السياسات بين القطاعين. وتم إنشاء اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى (HLJTC) لترجمة هذه الرؤية إلى عمل ملموس، بدعم من أمانة فنية مشتركة (JTS)، تضم الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبمساندة فنية ومالية من الفاو والإسكوا. ومنذ ذلك الحين، تحقق تقدم في تعزيز الحوار الإقليمي، وتحديد للأولويات المشتركة للقطاعين، مثل تحصيص المياه للزراعة، واستخدام الموارد المائية غير التقليدية، وبناء القدرة على الصمود المناخي، وتطوير أنظمة البيانات، إضافة إلى تنفيذ مشاريع رائدة على مستوى تجريبي في بعض الدول المختارة. كما شكّل اعتماد خطة العمل في عام 2022 محطة بارزة، جسّدت التزاماً سياسياً جماعياً لتفعيل تنفيذ إعلان القاهرة.

ورغم هذه الإنجازات، لا تزال عملية التنسيق تواجه تحديات جوهرية تحدّ من أثرها على أرض الواقع. فالتنفيذ على مستوى الدول متأخر مقارنة بالالتزامات الإقليمية، في ظل قيود هيكلية كان من الممكن تفاديها، عبر آليات فعالة للمتابعة وممارسات إبلاغ أكثر انتظاماً. كما أن توفر البيانات ما زال متفاوتاً، وغياب هيكل تنظيمي منسّق على المستوى الوطني حد من استدامة المشاركة. إضافة إلى ذلك، واجه التمويل وتعبئة الموارد صعوبات بسبب محدودية المخصصات لدعم العمل الإقليمي والوطني. وأخيراً، أدى غياب هيكل إقليمي شامل لتوجيه وتوحيد ممارسات الرصد الوطنية إلى تباطؤ تحويل المبادرات الإقليمية إلى نتائج قابلة للقياس.

يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز حتى الآن، ويحدد الطريق المستقبلي لتحويل عملية ترابط المياه والزراعة إلى محرك للتغيير الإقليمي والوطني. والرسالة الأساسية واضحة: إن النجاح يعتمد على تعزيز مشاركة وانخراط الدول، وإرساء الطابع المؤسسي للرصد والإبلاغ، ومواءمة الموارد المالية والفنية والسياسية مع الطموحات الواردة في إعلان القاهرة.

ولضمان مشاركة أقوى وأكثر انتظاما من الدول الأعضاء، يوصي التقرير باعتماد بروتوكول للمشاركة الوطنية، يشمل تسمية رسمية لممثلين (نقاط اتصال) من وزارات المياه ووزارات الزراعة، ويفضّل أن يكونوا من الوحدات المعنية بالتخطيط والاستراتيجيات، مع تحديد مهام واضحة وشروط مرجعية تضمن الاستمرارية والخبرة. ويُناط بهؤلاء الممثلين قيادة فرق وطنية، وتنسيق المبادرات التجريبية على مستوى الدولة، وإعداد تقارير سنوية للجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى. اما على المستوى الإقليمي، فينبغي إنشاء مجموعات فنية تخصصية ومنصات منظّمة لتبادل المعرفة، مدعومة بمركز معرفة متخصص يستضيف البيانات، والموجزات السياساتية، ودراسات الحالة.

كما يُعد تعزيز الأمانة الفنية المشتركة أمراً أساسياً، إذ ينبغي تزويدها بكوادر متفرغة، تشمل منسقاً واختصاصياً في المتابعة والتقييم، للإشراف على تنفيذ القرارات، وتنظيم الاجتماعات، ورصد التقدم، وضمان المتابعة المنتظمة مع الدول. وعلى المنظمات الشريكة مثل الفاو والإسكوا الاستمرار في تقديم الدعم الفني، مع التخطيط لعملية انتقال تدريجي للمهام نحو الدول وجامعة الدول العربية. غير أن الاستدامة تقتضي أيضا تعزيز التزامات جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، إلى جانب التمويل المشترك مع الدول والشركاء الإقليميين والدوليين. كما يجب اعتماد شروط مرجعية محدثة للجنة الفنية المشتركة، والأمانة الفنية، وممثلي الدول لمزيد من توضيح الأدوار والمسؤوليات.

تُعد آليات الرصد والمساءلة أساسية لضمان المصداقية. ويوصي التقرير بالبدء الفوري في اعداد دراسة لتحديد خط الأساس من خلال اجراء مسح إقليمي، يعقبه تقارير وطنية سنوية تُدمج في تقرير إقليمي سنوي، ويُدرج كبند دائم على جدول أعمال اللجنة الفنية المشتركة رفيعة المستوى، بما يتيح المراجعة المتبادلة وتعزيز المساءلة المشتركة. كما يقترح التقرير برنامج عمل لمدة خمس سنوات (2025–2030) يتماشى مع الاستراتيجيات العربية للأمن المائي والتنمية الزراعية المستدامة، وكذلك مع خطة التنمية المستدامة 2030.

ستواصل هذه العملية معالجة القضايا التقاطعية الرئيسية، بما في ذلك تحصيص المياه للزراعة، والموارد المائية غير التقليدية، وأنظمة البيانات، إلى جانب القدرة على التكيف والصمود المناخي في الزراعة، مع التوسع الاستراتيجي في موضوعات أخرى مثل حوكمة المياه الجوفية، وإدارة مخاطر الكوارث، وصمود النظم الغذائية، والذكاء الاصطناعي، وتمويل المناخ وغيرها من المواضيع اخرى. كما ستواصل هذه العملية التركيز على عناصر التحول في النظم الزراعية والغذائية ذات الأثر المباشر على إدارة المياه.

ومن المهم أن تظل العملية مبنية على الأدلة وان تكون أكثر ملكية للدول؛ وذلك عبر الاستفادة من الخبرة الوطنية وتبادل المعرفة الإقليمية؛ والجمع بين الدراسات المكتبية والمساهمات الوطنية؛ وإشراك الخبراء الوطنيين من خلال مشاورات؛ وإنتاج موجزات سياساتية واضحة لعرضها واعتمادها من الوزراء، تكون مدعومة بحزمة للرصد (خط أساس، تقارير وطنية، وموجز إقليمي سنوي) ومؤشرات قابلة للقياس. كما ستتم صياغة الموضوعات الفنية بما يحافظ على ربطها بالسياسات من خلال إبراز الروابط العابرة للقطاعات، ومسارات التنفيذ العملية، وخيارات التمويل في حالة الحاجة لذلك.

يبقى التمويل ومواءمة الاستثمارات أولوية أساسية. إذ سيأتي الجزء الأكبر من الموارد من الميزانيات الوطنية. من ناحية أخرى، هناك بعض الدول تستفيد من برامج ممولة من المانحين، ما يتطلب ان تضمن وزارات المياه والزراعة مواءمة وتكامل برامجها، وتخصيص موارد محددة للمبادرات القطاعية المشتركة التي تدمج المياه والغذاء. كما أن إشراك الشركاء الإنمائيين والمانحين على المستويين الإقليمي والوطني أمر أساسي لبعض الدول العربية، إلى جانب خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الخاصة. وقد كان إنشاء فريق عمل مشترك لتعبئة الموارد خطوة إيجابية ينبغي تعزيزها من خلال حوكمة واضحة وشروط مرجعية دقيقة ومخرجات متفق عليها.

كما يُوصى التقرير باتباع نهج أكثر شمولاً، من خلال الاشراك المنهجي للمجتمع المدني، ومنظمات المنتجين، والنساء، والشباب، والقطاع الخاص، سواء عبر المشاركة بصفة مراقب في اجتماعات اللجنة الفنية المشتركة، أو من خلال مشاورات تسبق الاجتماعات، أو عبر حوارات موضوعية. إن توسيع المشاركة سيزيد من شرعية وفعالية المسار ، كما سيسهم في تعبئة موارد ومعارف إضافية.

وباستشراف المستقبل، يتطلب تحقيق الاستدامة تضمين ترابط المياه والغذاء في صلب الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية. وينبغي على اللجنة الفنية المشتركة والاجتماعات الوزارية المشتركة تعزيز الروابط مع الاستراتيجيات الإقليمية القائمة، وضمان ادماج القرارات بانتظام في الخطط والسياسات الوطنية. كما يجب تقوية آليات إدارة المخاطر، من خلال تدابير تحدّ من مخاطر تراجع الالتزام السياسي، أو فجوات التمويل، أو ارتفاع معدل تغيير ممثلي الدول.

ختاماً، يُمثل المسار الحكومي المشترك، الذي أُطلق مع إعلان القاهرة، خطوة تاريخية نحو سياسات وحوكمة متكاملة للأمن المائي والغذائي في المنطقة العربية. لقد تم وضع الأسس اللازمة، حيث تُظهر الإنجازات منذ 2019 الإمكانات والإرادة السياسية للتحرك. والمطلوب اليوم هو التحول الحاسم من الإطار الإجرائي إلى الأثر الفعلي الملموس من خلال اتساق السياسات على المستوى الوطني، وتحقيق نتائج قابلة للقياس، وتعبئة الموارد من أجل التنفيذ. ومع حوكمة أقوى، ورصد فعال، ومشاركة شاملة، واستثمارات موجهة، يمكن للمنطقة العربية الانتقال من التعهد والالتزام إلى الفعل، وبناء نظم مائية وغذائية قادرة على الصمود، تحمي سبل العيش، وتدعم التنمية الاقتصادية، وتُسهم في الاستقرار الإقليمي.

وعليه، يدعو هذا التقرير صانعي السياسات العرب إلى تجديد التزامهم، واعتماد التوصيات المقترحة، وتبني أجندة التكامل بين الأمن المائي والغذائي. إن السنوات الفاصلة حتى عام 2030 تمثل نافذة ضيقة لكنها حاسمة لضمان الاستدامة والقدرة على الصمود، والازدهار للأجيال القادمة في العالم العربي.